التنظيمات الإدارية الأساسية في عهد حكومة العراق المؤقتة ١٩٢٠-١٩٢١م

د. عدنان هرير الشجيري
كلية الهندسة/ جامعة بغداد

المقدمة:

يكتسب موضوع التنظيم الإداري أهمية بالغة في مجالات الحياة كافة ، ولاسيما مؤسسات الدولة ، لارتباطه الوطيد بالرقابة والتوجيه والإشراف المركزي ، كما انه احد ابرز جوانب التطور السياسي والدستوري في تاريخ العراق المعاصر ، وبمعنى آخر انه يعبر عن فلسفة النظام السياسي ونظرته الى مؤسسات الحكم والكيفية التي يعمل بها لإشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات ذات النفع العام ، فضلاً عن كونه مرآة تعكس رقي البلد ودرجة تقدمه الحضاري.

اعتمد البحث بشكل رئيسي على وثائق البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق وبشكل اقل على وثائق الحكومة البريطانية ، ولاسيما تقاريرها المرفوعة الى عصبة الأمم حول التطور الحاصل في العراق، وبدرجة اقل على الاطاريح والمؤلفات والبحوث العراقية الخاصة بتاريخ العراق الحديث والمعاصر، وكذلك على بعض الكتب الأجنبية المترجمة وغير المترجمة ذات الصلة بتاريخ العراق الحديث.

التنظيمات الإدارية البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢٠

حتم الانسحاب العثماني من العراق واحتلال البريطانيين له على السلطات البريطانية المحتلة الى إقامة نظام إداري لملأ الفراغ السياسي والإداري وتنظيم العلاقة بالسكان ، وبما ان سلطة الاحتلال البريطانية لم يكن لديها نظام إداري معد سلفاً وليس من الحكمة ان تستخدم اي من النظامين العثماني أو الهندي لجأت الى استخدام نظام آني مزيج من النظامين المذكورين ، وتوخياً للدقة في تطبيق النظام وعدم تكرار الاخطاء التي وقع بها العثمانيون ، استخدمت سلطة الاحتلال إداري ين أكفاء مثل كريكسون ودوبس وبومان وكارتر وغيرهم من الذين تركوا بصمات واضحة على النظام الإداري في العراق ، فضلاً عن العقوبات كالحبس والطرد والنقل بحق المقصرين في تطبيقه وبهذا اقام البريطانيون في العراق نظام إداري قوي وفعال.

لقد مر النظام الإداري الذي أقامه البريطانيون في العراق بمراحل تنظيمية عديدة كان آخرها عندما احتلوا بغداد فأقاموا فيها إدارة موحدة سنة ١٩١٨ لكل من بغداد والبصرة ، ثم الموصل عام ١٩١٩ ، وكانت عبارة عن صيغة لحكومة مصغرة تألفت من الحاكم المدني العام وخمسة سكرتاريات وعدد من المديريات الملحقة بهذه السكرتاريات.

١. دائرة الحاكم المدني العام: وهي المقر العام لمفوضية الشؤون المدنية وتألفت من الحاكم المدني العام وكالة السير آرنولد ولسن رئيساً وعدد من السكرتيرين والمساعدين والمستخدمين، وكانت تتولى رسم السياسة العامة للاحتلال والإشراف على تنفيذها وتنظيم وتنسيق عمل الدوائر، فضلاً على إشرافها على مفتشية الشرطة والشبانة والتعليم:

أ. مفتشية الشرطة: وتألفت من مقر عام ضم مفتش الشرطة العام العقيد كريسكون وهيأة الإدارة المركزية ومن عدد من الدوائر التنفيذية كمديريتي شرطة بغداد والبصرة، ومعاونيات الشرطة في كل من العمارة والشامية وسامراء وكركوك والموصل، كما توجد وحدات صغيرة تعمل تحت إشراف الحكام السياسيين ومعاونيهم [١].

ب. الشبانة: وكانت برئاسة الرائد بويل وتتألف من فرقتين ، فرقة دجلة وفرقة الفرات، تألفت فرقة دجلة من اربعة مجموعات كانت الأولى في سامراء والثانية في الكوت والثالثة في قلعة صالح والرابعة في القرنة، أما فرقة الفرات فكانت تتألف من خمسة مجموعات كانت الأولى في الرمادي والثانية في الحلة والثالثة في أبي صخير والرابعة في الديوانية والخامسة في الناصرية، وكانت كل فرقة تتألف من فصيلين مشاة وخيالة[٢].

ج. نظارة المعارف: وكانت تحت إشراف الميجر همفري بومان ناظر المعارف المصرية السابق[٣] وتتألف من ديوان وعدد من الدوائر التنفيذية، اشتمل ديوانها على مكتب ناظر المعارف وعلى قسم التفتيش الذي كان يتألف من

معاون المدير العام المستر سمرفيل وثلاث مفتشين عراقيين وهم كل من يوسف عز الدين مفتش معارف منطقة بغداد وسليم حسون مفتش معارف المنطقة الشمالية وعبد الرزاق ابراهيم مفتش معارف بغداد (المركز)، وقسم القلم العربي ويضم عدد من المترجمين والكتاب وكان يتولى الاعمال الكتابية للناظرية[٤]، اما الدوائر التنفيذية فاشتملت على ثلاث مناطق معارف، منطقة معارف المنطقة الشمالية ومقرها الموصل، ومنطقة معارف المنطقة الوسطى ومقرها بغداد، ومنطقة معارف المنطقة الجنوبية ومقرها البصرة[٥]، وفي سنة ١٩٢٠ تم استحداث منطقتين جديدتين للمعارف وهما منطقة معارف المنطقة الغربية ومقرها الديوانية، ومنطقة معارف المنطقة الشرقية ومقرها كركوك[٦].

٢. سكرتارية الواردات: وكانت تتولى تحديد واستيفاء الضرائب والرسوم ، وفي الوقت نفسه تشرف على مديريات الطابو والزراعة والبلديات[٧]، واشتملت السكرتارية على على ديوان وعدد من الدوائر التنفيذية، تألف ديوانها من مكتب سكرتير الواردات العقيد هاول Howell وأقسام الحسابات والتدقيق والخزينة، أما الدوائر التنفيذية فتألفت من مديريات مال المناطق ومأمورياته في المقاطعات[٨]، أما النواحي فلم تتوفر معلومات تفيد بوجود إدارة مالية فيها.

شكلت الضرائب والرسوم مصدرين أساسين للإيرادات في سنوات السيطرة المباشرة، وقد وفرت مبالغ خيالية وصلت في سنة ١٩٢٠/١٩١٩ إلى (٤٩,٥٣٦,٥١٠) لكك روبية ويعادل ضعف ما جمعه العثمانيون في سنة ١٩١٢/١٩١١ والبالغ (٢٠,٦٥٧,٠٠٠) لكك روبية[٩] وقد عللت سلطة الاحتلال البريطاني هذه الزيادة الى التوسع الطبيعي في الاستزراع[١٠] بينما يشير الواقع الزراعي الى وجود تدهور في القطاع الزراعي طيلة سنوات الاحتلال البريطاني المباشر[١١] وهذا يعني ان الزيادة ناجمة من أسباب أخرى كاستحداث ضرائب ورسوم جديدة، ومضاعفة الرسوم والضرائب المفروضة في العهد العثماني[١٢] واستخدام عقوبات جسدية بحق المتهربين من الدفع[١٣]، فضلاً عن الكفاءة الإدارية والمقدرة على الإشراف المالي[١٤].

٣. السكرتارية المالية: وكانت تتولى إعداد الميزانية السنوية، وصرف المستحقات المقررة للدوائر، وكانت في الوقت نفسه تشرف على العملة والكمارك والتجارة والبريد والبرق وصحف الحكومة ومطابعها. تألفت من ديوان وعدد من الدوائر التنفيذية، اشتمل ديوان السكرتارية على مكتب السكرتير العقيد سيلتر Slater وشعب المحاسبات العمومية والتدقيق والخزينة، اما دوائرها التنفيذية فتألفت من مديريات صرف المناطق واشتملت على مدير ونائب مدير ومحاسب وعدد من الكتاب، اما الصرف في المقاطعات (الاقضية) فكان يتولاه الحكام السياسيون ومساعدوهم[١٥].

شكل رقم (١)

جدول مصروفات السلطة البريطانية المحتلة بالروبية للفترة ١٩٢٠/١٩١٥[١٦]

السنة	مجموع المصروفات (لكك)	مجموع الواردات (لكك)	الوفرة (لكك)	مصروفات المقر العام والحكام السياسيين	مصروفات الدوائر الخدمية كالتعليم والصحة والزراعة
١٩١٦/١٩١٥	٦٢٢,٠٠١,٣٤٤	٥,٦٤٢,٥٦٨	٢,٩٦٤,٢٩٨	١,١٠٣,١٢٢	٦٧,٨٤٥
١٩١٧/١٩١٦	٣,١٦٣,٢٠٠	٨,١٠٨,٢٥٠	٤,٩٤٥,٠٥٠	٢,١٠٢,٥١٠	١١١,٧١٠
١٩١٨/١٩١٧	١٠,٠٢٨,٢٨٦	١٥,٢٥٢,٠٤٨	٥,٢٢٣,٧٦٢	٧,٦٠٧,٤٨٦	١٧٥,٣٨٧
١٩١٩/١٩١٨	١٦,٦٤٩,٧٢٠	٢٩,٣١٣,١٨٠	١٧,٦٦٣,٧٤٥	١٢,٧١١,٧٩٠	٦٤٣,٧٥٠
١٩٢٠/١٩١٩	٥٢,١٨٧,٨٧٠	٤٩,٥٣٦,١٥٠	١,١٧٣,٩٣٣	١٤,٤٢٨,١٣٤	٧,١٧٨,٦٩٣

ويظهر من الارقام الواردة في الجدول ان مصروفات السلطة البريطانية المحتلة قد تصاعدت بشكل كبير خلال الفترة ١٩٢٠/١٩١٧ وهي نتيجة طبيعية للتوسع الذي طرأ على الدائرة السياسية بسبب اتساع المناطق المحتلة وتحويل الادارات

العسكرية الى إدارات مدنية، وكانت نسبة عالية من الواردات قد خصصت للصرف على المقر العام ودوائر الحكام السياسيين ومعاونيهم اكثر منها للدوائر ذات النفع المباشر للجمهور كالتعليم والصحة والزراعة والري، وقد بررت السلطة ذلك المحتلة هذا التقتير حيال الصرف على هذه الدوائر بعدم توفر المال اللازم للصرف؛ بينما تشير الارقام الواردة في الجدول الى وجود وفرة مالية سنوية جيدة كان يمكن استخدامها للإنفاق على الخدمات فيما لو توفرت لدى السلطة المحتلة الرغبة الصادقة لتطويرها.

٤. السكرتارية القضائية: كانت تتولى أمور التشريع ومتابعة أعمال المحاكم وشؤون موظفيها فضلاً عن إشرافها على الأوقاف ومدرسة الحقوق، وقد تألفت من مكتب السكرتير العدلي السير ايدغار بونهام كارتر، وشعب المحاكم ومجلس التمييز الشرعي والتفتيش والادعاء العام وكاتب العدل[١٧]، ومن مسؤولياتها الإشراف على مديرية الاوقاف العامة وكلية الحقوق.

٥. السكرتارية الصحية: كانت تتألف من ديوان وعدد من المؤسسات الصحية الملحقة ، اشتمل ديوانها مكتب السكرتير مدير الخدمات الطبية العسكرية العقيد باتي Pattay وهو في الوقت نفسه رئيساً للقسم الإداري للسكرتارية المؤلف بالاضافة الى المدير من كل من الميجر بيشوب والكابتن بيوست وسندرسن وثلاث كتاب[١٨]، وضم الديوان ايضاً دائرة الخدمات الطبية، اما الدوائر الملحقة فاشتملت على عدد من المؤسسات الصحية كدائرة الوقآية الصحية، ومعهد معالجة العيون ومعهد التحليل المركزي ومعهد معالجة داء الكلب ومعهد اشعة رتنجن، كما اشتملت ايضاً على عدد من الدوائر الصحية كدائرة صحة بلدية بغداد، ودائرة صحة بلدية الموصل، ودائرة صحة بلدية البصرة ودائرة صحة الميناء ودائرة الحجر الصحي ودائرة صحة السجون ومعهدي الباثلوجي في البصرة والتلقيح الاصطناعي في العمارة، كما كان لدى السكرتارية (٢٨) مستشفى و(٥١) مستوصفاً، يعمل فيها اكثر من ألف منتسب بينهم ٦٥ طبيباً (٤٠ بريطاني و٢٥ عراقي) و٢٧٠ مساعد طبيب هندي و٢٤ ممرضة بريطانية و٧٦٩ مستخدم عراقي[١٩].

٦. سكرتارية الاشغال: وتقوم بتنفيذ اعمال البناء والانشاءات الخاصة بالجيش وكانت بإمرة العميد المهندس تي. هـ. اتكنسون (T. H. Atikinson) وقد تألفت من مكتب السكرتير وهيأة الإدارة المركزية، وثلاث اقسام اختصاصية وهي كل من البناء والإنشاءات والطرق والجسور والكهرباء والميكانيك، كانت ايضاً مكلفة بالاشراف على دائرة الري[٢٠].

وفيما يخص الإدارة الاقليمية فقد قلصت سلطة الاحتلال البريطانية المناطق العراقية من ستة عشر منطقة الى ثلاثة عشر منطقة (لواء)[٢١] وإعادة العمل بالمجالس البلدية[٢٢] والاستشارية[٢٣] العثمانية كأحد وسائل تكريس السيطرة الاستعمارية ، وقطع الطريق أمام المداولات الجارية في الاوساط السياسية البريطانية حول إقامة حكومة محلية في العراق خلافاً لسياسة حكومة الهند الرامية الى جعل العراق جزءاً من الهند، فضلاً عن تضليل الرأي العام العراقي بإفهامه بأن هذه المجالس ضرورية لتمرين أبناء البلد على أساليب الإدارة الحديثة تمهيداً لاستقلالهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم[٢٤] وبهذه الترتيبات الإدارية تكون سلطة الاحتلال البريطانية قد وضعت التصميم الأساس للبناء الإداري العراقي.

نشأة الإدارة الانتدابية:

وضع قرار الانتداب الذي تبناه مؤتمر الصلح المنعقد في باريس للفترة ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ لغآية ٢١ كانون الثاني ١٩٢٠ حداً للجدل الدائر في الاوساط السياسية البريطانية حول المصير الذي سيؤول اليه العراق بعد الحرب، وبموجبه تحددت مهمة الدولة المنتدبة بتطوير الدولة الخاضعة للانتداب وإيصالها الى حد القدرة على إدارة نفسها بنفسها وحمآية استقلالها[٢٥]، وهذا يعني ضمنياً إقامة سيادة مشتركة بين الدولة المنتدبة والدولة الخاضعة للانتداب، وعلى هذا شرعت الحكومة البريطانية بعد تفويضها بالانتداب على العراق بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو ٢٤ نيسان ١٩٢٠ بالعمل على وضع الانتداب موضع التنفيذ، ولم يكن نظام الانتداب المزمع إقامته في العراق يتطلب ايجاد تدابير استثنائية

لان العراق محتل من قبلها ولديها فيه مؤسسات إدارية تؤدي عملها بكفاءة عالية، ولم ينقصها سوى تشكيل الواجهة العربية ليتم تحويل سلطة الاحتلال وموظفيها الى سلطة انتداب وموظفين انتداب (مستشارين ومشاورين ومفتشين) وان كانوا في حقيقتهم حماة للمصالح البريطانية، وعليه أمرت الحكومة البريطانية في ١٧ حزيران ١٩٢٠ السير ارنولد ولسن بأن يعلن عن عودة السير برسي كوكس الى العراق بصفة مندوب سام للحكومة البريطانية، وانها قد أوكلت إليه مهمة تشكيل حكومة مؤقتة تتولى الحكومة البريطانية فيها مسؤولية الامن الداخلي والخارجي ووضع قانون اساسي باستشارة مجلس منتخب[٢٦].

وعلى الرغم من الهيجان الشعبي الرافض للوجود البريطاني وتحوله الى ثورة مسلحة عمت العراق من اقصاه في الجنوب الى اقصاه في الشمال والتي عرفت في تاريخ العراق الحديث بثورة العشرين، عاد برسي كوكس الى العراق في الأول من تشرين الاول ١٩٢٠ ليضع السياسة المذكورة التي وسمت أبعادها سلفاً موضع التنفيذ، وبعد ثلاثة أسابيع ونيف من الاتصالات واللقاءات مع أطياف الشعب العراقي المختلفة نجح في اختيار هيأة الوزارة بما فيهم رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب[٢٧] الذي تسلم منه يوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ رسالة تكليف رسمية دعاه فيها للتشرف برئاسة الوزراء[٢٨].

وقد تألفت الوزارة فضلاً عن رئيسها من ثمانية وزراء تنفيذيين واثني عشر وزيراً من غير حقائب وزارية[٢٩]، واستناداً الى البند الرابع من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم (نظام الانتداب) عين برسي كوكس لكل وزارة تنفيذية مستشاراً نظمت العلاقة بينهما بموجب بروتوكول خاص سمي بلائحة التعليمات لهيأة الإدارة العراقية[٣٠]، وقّع بين الطرفين في العاشر من تشرين الأول ١٩٢٠ في اجتماع مشترك ضم هيأة الوزارة العراقية والمندوب السامي وبموجبه أُقرت صلاحيات مجلس الوزراء وعلاقة الوزير بالمستشار، فعد البروتوكول الوزارة مسؤولة عن إدارة شؤون الحكومة كل حسب اختصاصها إلا فيما يتعلق بالأمور الخارجية والعسكرية فهما من اختصاص المندوب السامي ، وبما أن كل عضو في الهيأة الوزارية هو رئيس دائرة فعلية ان يخضع إلى:

أ. إشراف مجلس الوزراء.

ب. مشورة المستشار.

ت. سلطة المندوب السامي.

لقد اوجب هذا الترتيب على الوزير ان يعرض جميع الأمور الرسمية للوزارة على مجلس الوزراء عن طريق المستشار وان تنقل مقررات مجلس الوزراء الى الوزير عن طريق المستشار، ونص أيضا على أن من حق المستشار حضور جلسات مجلس الوزراء التي يبحث فيها أمور الوزارة المعين فيها، وله حق النقاش دون التصويت، وخول البروتوكول مجلس الوزراء تعيين الموظفين العراقيين بتوصية من الوزير المختص على ان تحظى بمصادقة المندوب السامي على اعتباره المرجع الأعلى في الأمور كافة[٣١].

لقد عد البروتوكول احد أهم وثائق نظام الانتداب على العراق بعد المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم المتضمنة خطة العمل السياسي والإداري المشترك بين العراق وبريطانيا في عهد الانتداب ١٩٢٠ – ١٩٣٢.

بمناسبة الذكرى الثانية لنهآية الحرب العالمية الأولى والتي تصادف الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٢٠ اكتسبت الهيأة الإدارية صفتها الشرعية ببيان أصدره المندوب السامي وجاء فيه: بناءاً على ما ورد في المنشور الصادر في ١٧ حزيران ١٩٢٠ فإن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا آذنت بتشكيل مجلس نيابي لسن قانون أساسي للعراق فإلى أن يتم تأليف هذا المجلس تدير دفة الأمور في البلاد حكومة وطنية مؤقتة بنظارتي وإرشادي ... وبناءاً عليه ان الميجر السير برسي كوكس أعلن مايلي:

أولا: تؤلف هيأة وزارية مؤلفة من رئيس الوزراء ووزراء للداخلية والمالية والعدلية والأوقاف والمعارف والصحة والدفاع والأشغال العمومية والتجارة ووزراء آخرين ليس لهم وزارة خاصة بهم.

ثانياً: ستقع مسؤولية إدارة شؤون الحكومة – ماعدا الأمور الخارجية والحركات الحربية والأمور العسكرية الا ما يعود على هيأة الوزارة وستجري أعمال الهيأة بنظارتي وإرشادي.

وعلى الرغم من صدور البيان المذكور فإن عمل الوزارة لم يبدأ رسمياً إلا في الثاني من كانون الأول ١٩٢٠ عندما أعلن المندوب السامي – بأن جميع الحقوق والصلاحيات التي كانت منوطة بالحاكم المدني العام والسكرتير العدلي ستنقل إلى المندوب السامي ووزير الداخلية والعدلية بالتعاقب[٣٢].

وفي إجراء آخر لدار الاعتماد البريطانية تم توزيع الدوائر العاملة في فترة الحكم المباشر على الوزارات التنفيذية كل حسب اختصاصها أو قربها من ذلك الاختصاص ، وبهذا انطوت صفحة الحكم المباشر لتبدأ صفحة جديدة من تاريخ العراق عرفت بفترة الانتداب تختلف عن الحكم المباشر في الشكل والى حد ما في المضمون ، وتلتقي معه في الهدف إذ يصب الاثنان في خدمة المصالح البريطانية

شكل رقم (٢)

خطة توزيع الدوائر على الوزارات[٣٣]

زارة الداخلية	وزارة المالية	وزارة العدلية	وزارة المعارف والصحة	وزارة	وزارة التجارة	وزارة الدفاع	وزارة الأوقاف
الإدارة العامة	المالية العامة	القضاء	التعلم	الابنية	التجارة	الشبانة	الاوقاف
الشرطة	الحسابات	الطابو	الصحة	الطرق	الكمارك	الدرك	الودائع والامانات
الواردات	التدقيق		البلديات	سكك الحديد	الميناء	القوات المحلية	
السجون	الدين العثماني			البريد والبرق			
الطباعة والنشر				الري			
				المساحة			

التنظيمات الإدارية لحكومة العراق المؤقتة

أولاً: رئاسة الوزراء

تتكون رئاسة الوزراء من ديوان يضم مكتب رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب، وهو أعلى سلطة تنفيذية وبرئاسته يعقد مجلس الوزراء اجتماعاته ليقرر ما يجب اتخاذه من الإجراءات والأمور المتعلقة بأكثر من وزارة، على ان تحظى بموافقة المندوب السامي[٣٤] ويتألف الديوان أيضا من هيأة مساعدة مكونة من السكرتير حسين افنان[٣٥] ورئيس كتاب وعدد من الكتاب والمستخدمين[٣٦]، واشترطت لائحة التعليمات للهيأة الإدارية في السكرتير ان يكون على درجة عالية من الكفاءة، وتنحصر مهامه في اعداد مناهج جلسات المجلس من مقترحات الوزراء للمجلس، على ان يقوم بتوزيع نسخ من المنهاج على هيأة الوزراء والمندوب السامي قبل يوم من انعقاد الاجتماع ، وبحق للسكرتير حضور جلسات المجلس لتدوين وقائعها ومقرراتها في صورة كشف يذيل بتوقيعه، ويقوم خلال ٢٤ ساعة بإرسال نسخ من الكشف الى المندوب السامي لتلقي اوامره عليها، ومن سياقات العمل داخل المجلس ان لا يعرض السكرتير اي موضوع للنقاش في اجتماع المجلس عدا المنهاج المقدم مسبقاً، إلا في الحالات الاستثنائية التي تتطلب سرعة في البت[٣٧]، وكان المجلس قد اتخذ من منزل رئيسه الكائن

في محلة السنك على ضفة نهر دجلة (متحف دار الفنون الحالية) مقراً لاجتماعاته لكبر سنه ومرضه من ناحية، وعدم وجود بنآية تليق بالمجلس عند تشكيل الحكومة العراقية من ناحية اخرى، واستمر العمل في هذا المكان طيلة بقاء النقيب على رأس الوزارة رغم تسمية السراي مقراً رسمياً مؤقتاً [٣٨].

شكل رقم (٣)

جدول أسماء موظفي ديوان رئاسة الوزراء ومقدار رواتبهم ومخصصاتهم لسنة ١٩٢٠ – ١٩٢١[٣٩]:

الوظيفة	الاسم	الجنسية	الراتب الشهري	المخصصات
رئيس الوزراء	السيد عبد الرحمن افندي الكيلاني	عربي/عراقي	٥,٠٠٠ روبية	١٠٠٠ روبية
سكرتير مجلس الوزراء	حسين افنان	عربي/فلسطيني	١,٠٠٠ روبية	
رئيس الكتاب	شكري افندي الفضلي	عربي/عراقي	٣٥٠ روبية	
كاتب درجة اولى	ميخائيل افندي خلف	عربي/عراقي	٣٠٠ روبية	
كاتب درجة ثانية	عباس افندي مظفر	عربي/عراقي	١٥٠ روبية	
كاتب درجة ثالثة	ضياء افندي يونس	عربي/عراقي	١٥٠ روبية	
المستخدمون				
فراش اول	قاسم محمود	عربي/عراقي	٥٤ روبية	
فراش	نوري بن محمد	عربي/عراقي	٤٠ روبية	
فراش	اسماعيل بن خضر	كردي/عراقي	٤٠ روبية	

ثانياً: وزارة الداخلية

تعد الإدارة الداخلية احد اهم التشكيلات الإدارية لخطورة وتعدد المهام التي تضطلع بها وتتألف من ديوان وعدد من الدوائر الملحقة:

(١) ديوان الوزارة ويضم:

سلطة الوزارة المؤلفة من:

أ. وزير عراقي، فهو الرئيس الاعلى للوزارة ومسؤول عن تطبيق الانظمة والقوانين فيها، ومراقبة اعمال الهيأة الإدارية، والاستماع الى الاراء التي يطرحها المستشار.

ب. مستشار بريطاني، وتنحصر مهامه في تقديم النصح والارشاد لتقويم عمل الوزارة وترقيته[٤٠].

وضم الديوان ايضاً عداً من المسؤولين الثانويين بصفة مساعدين كالعراقي سكرتير الوزير، فهو مدير مكتب الوزير ومنسق أعماله، وواسطة الاتصال والتنسيق بينه وبين دوائر الوزارة، ومن واجباته ايضاً حسابات الوزارة وحسابات البلدية وشؤون الموظفين المحليين وطلاب الوظائف والصحف المحلية واستحضار الاقتراحات لمجلس الوزراء والنظر في التقارير المرفوعة الى الوزارة من قبل البلديات ومجالس الالوية والاملاك المضبوطة، وكان يعاونه في اعماله معاون سكرتير ، ومن مساعدي المستشار البريطاني معاون المستشار والقائم بأعمال المستشار، ينظر الاول في شؤون الموظفين الاجانب والمطبوعات والنقليات والشرطة والجيش والشبانة والسجون وقضايا العشائر والدور المشغولة من قبل الحكومة والمراسلات السرية، في حين ينظر الاخر في الزراعة والاسقاء (الري) والواردات والميزانيات وجوازات السفر وشؤون منطقة كردستان، وضم الديوان ايضاً ثلاث موظفين هنود بعناوين ملاحظ عام وكاتب سري وملاحظ القسم الشخصي[٤١].

ت. مديرية الإدارة العامة: وتتولى الاعمال الإدارية للوزارة، وتتألف من مدير عراق (سكرتير الوزير) وأربعة وعشرون موظفاً موزعين على شعبها الثمانية، الاوراق والذاتية والترجمة والمحاسبة والطابعة والصادرة والواردة والتجليد وبواقع ٢-٤ موظف لكل شعبة، وبهذا كان مجموع ملاك الديوان لسنة ١٩٢٠/١٩٢١ سبعة وثمانين موظفاً (١١ عراقي، ٤٠ انكليزي، ١١ هندي، مصريان، ايراني واحد، ١٧ مستخدم)[٤٢].

(٢) الدوائر الملحقة بالوزارة:

١. مفتشية الشرطة:

وهي احدى الدوائر الامنية المهمة في فترة الاحتلال وقد نقلت الى الحكومة العراقية باسمها البريطاني، وكانت ضمن مسؤوليات مستشار الوزارة ، ويقودها بالنيابة الكرنل (عقيد) سي. اي. بريسكوت، وتتألف من ديوان وعدد من الدوائر التنفيذية والاختصاصية، اشتمل الديوان على مكتب المفتش بريسكوت ومكتب اخر لموظف بدرجة خصوصية ويدعى ايج. ام. كونز، كما ضم الديوان قسم إداري مؤلف من مميز ومعاون ومحاسب وكاتب طابعة ومعاون كاتب طابعة ومأمور اوراق ومعاون مأمور؛ كما تألف من قسم التفتيش ويتكون من رئيس مفتشين واثنين وسبعين مفتشاً، واشتملت الدوائر التنفيذية على مفتشيات الشرطة في كل من بغداد والكوت والمنتفك وديالى والحلة والدليم وسامراء، وقد تألفت كل واحدة فيها من مدير (قومندان) لإدارة شؤونها بالنيابة عن المفتش العام ويشرف في الوقت نفسه على مأموريات الشرطة في الاقضية والنواحي، اما دوائرها الاختصاصية فهي كل من مديرية التحريات ومدرسة الشرطة ومديرية شرطة السكك[٤٣].

شكل رقم (٤)

تشكيلات وزارة الداخلية ١٩٢٠ – ١٩٢١

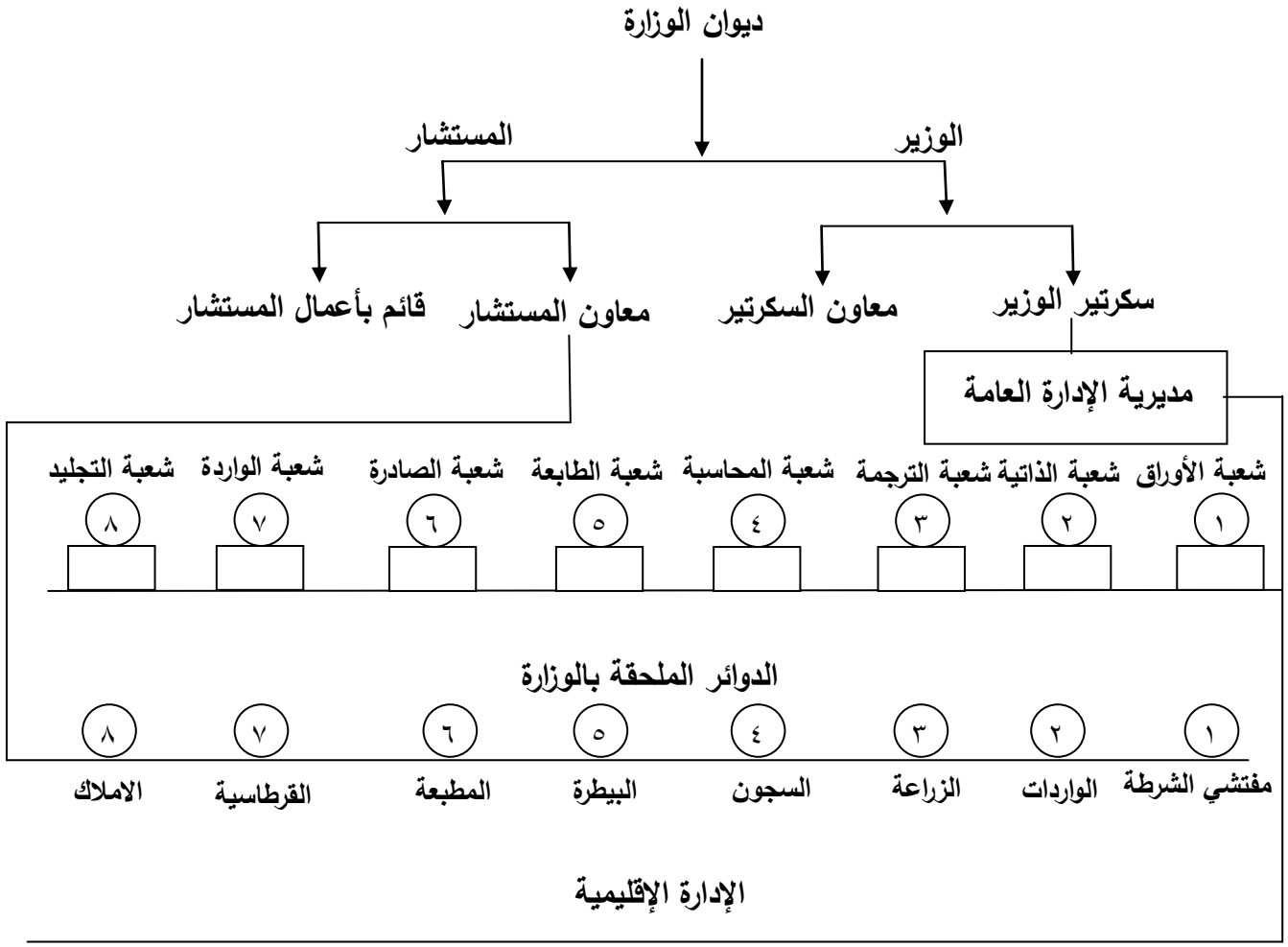

١. بغداد، ٢. البصرة، ٣. الموصل، ٤. كركوك، ٥. الدليم، ٦. كربلاء، ٧. ديالى، ٨. المنتفك، ٩. الكوت، ١٠. الحلة.

٢. دائرة الواردات:

تولت دائرة الواردات تنظيم وتدقيق واستحصال موارد الدولة المتأتية من الضرائب المتنوعة[٤٤]، وتألفت من ديوان برئاسة مدير عراقي (عباس فاضل)[٤٥] وشعب الإدارة والضرائب والتدقيق والاحصاء وكان على رأس كل شعبة ملاحظ ينوب عن المدير العام في إدارة شؤونها بموجب القوانين والانظمة، كما تألفت من عدد من الدوائر التنفيذية اشتملت على محاسب ومعاون محاسب وعدد من الكتاب في مراكز الالوية ومن مدير مال ومعاون مدير مال وكاتب في الاقضية ومن مأمور مال وكاتب في الشعب ولم يرد ذكر الى وجود دوائر واردات في النواحي[٤٦].

٣. دائرة الزراعة:

تتألف دائرة الزراعة من ديوان وعدد من الدوائر الملحقة، اشتمل الديوان على مكتب المدير العام وشعب الإدارة والوقآية والارشاد وهيأة موظفي الإدارة والرقابة الزراعية (ضباط زراعة المناطق) اما الدوائر الملحقة فهي عبارة عن حقول للتجارب الزراعية في كل من بغداد (حقلي الكرادة والرستمية) والكوت والبصرة وديالى، اما ملاكها فكان يتألف من مدير عام الزراعة البريطاني روجر توماس R. Tomas وكان يتقاضى راتباً قدره (٢٣٤٠) روبية ونائبه سي جي. كاميرون C. G. Kamiron وثلاثة ضباط زراعة مناطق ومميز واحد وثلاثة مأموري زراعة وسبعة معاونيين زراعة وعالم نبات وتشريح وكيمياوي وباشكاتب واحد عشر كاتباً وثلاثة محاسبين وثلاثة معاوني محاسبين وخمسة مستخدمين وميكانيكي، اي ما مجموعه ٥٦ موظفاً (عشرون عراقي واحد عشر بريطاني و٢٥ هندي) و٢٨ مستخدماً[٤٧].

٤. دائرة السجون:

تتألف دائرة السجون من مفتش السجون العام البريطاني سي. جي. فينجور C. G. Vinjour وستة سجون في بغداد والبصرة والموصل والحلة وكركوك والعمارة تألفت الثلاثة الأولى منها من مدير ومأمور وسجان وكاتب وعدد من المستخدمين، فيما تألفت الثلاثة الأخرى من مأمور وسجان وكاتب وعدد من المستخدمين ، كما اشتملت على مركز طبي تابع للسجن المركزي في بغداد[٤٨] وعلى مدرسة إصلاحية[٤٩]، وقد بلغ مجموع ملاكها في اواخر سنة ١٩٢١ من ٢٠ عراقياً و٢١ بريطانياً وهندياً وارمنياً و٢٤٠ مستخدماً[٥٠].

٥. دائرة البيطرة:

دائرة البيطرة من الدوائر الانتاجية والخدمية ، تقوم بما يلزم من الاساليب الحديثة لتحسين المواشي وتصديرها الى خارج العراق، ومكافحة الاوبئة التي تصيب الحيوانات والحد من خطورتها ولا سيما المشتركة بين الحيوانات والانسان ومراقبة المجازر، تتألف الدائرة من ديوان يضم مكتب مديرها البريطاني ميجر سي. ار. جادويك C. R. Gadweek ومكتب معاون المدير وإدارة مؤلفة من مميزين وباشكاتب ومحاسب ومأمور اوراق وثلاث كتاب، وقسم للتفتيش يتألف من تسعة مفتشين، وللدائرة مستشفى لمعالجة الامراض وإجراء التجارب، ومذخر للادوية البيطرية، واربعة صيدليات في كل من بغداد والموصل والحلة والكوت، وقد بلغ مجموع ملاكها سنة ١٩٢١ اربعة وثلاثين عنصراً، ١٩ عراقي و٤ بريطانين و١١ هندي بينهم ١٢ طبيب (٩ هنود وبريطانيين وعراقي واحد).

٦. مطبعة الحكومة:

دائرة مطبعة الحكومة من الدوائر الخدمية والإنتاجية، تقوم بطبع المستلزمات الحكومية كافة من كتب رسمية وتقارير الحكومة وجريدتها الرسمية، كما اجيز لها طبع وخزن لوازم القطاع الخاص مقابل عمولة استخدمتها المطبعة في تسديد نفقاتها في محاولة لجعل المطبعة تعتمد على التمويل الذاتي[٥٢]، وتتألف من مدير بريطاني واقسام الإدارة والطباعة (عربي – انكليزي) والتجليد والميكانيك والخزن، وكان ملاكها يتألف من (٥٢) عراقياً و(٣) بريطانيين(بضمنهم المدير) و(٥٦) هندياً و(٩) مستخدمين[٥٣].

٧. دائرة القرطاسية:

دائرة القرطاسية من الدوائر الخدمية وتتولى تجهيز الدوائر الحكومية بما تحتاجه من القرطاسية، تألفت من مدير بريطاني يقوم مقامه وكالة مدير مطبعة الحكومة، وقسمين احداهما للشراء والاخر للتجهيز، وكان كادرها يتألف من (١١) موظفاص عراقياً و(٧) هنود و(٣) مستخدمين[٥٤].

٨. دائرة الاملاك:

وهي هيأة حكومية تتولى كشف وحصر وتثبيت وتضييف وإعداد السجلات بالاملاك الحكومية داخل المدن وخارجها والاعلان عن تأجيرها أو بيعها[٥٥]، وتألفت من مديرها ضابط الاملاك البريطاني سي. سي. آر. جستر، وهياة إدارية مؤلفة من باشكاتب ومحاسب ومكينجي وثلاث كتاب ومترجم وثلاث قواسين وثلاث مستخدمين[٥٦].

الإدارة الإقليمية

كان من الطبيعي ان تنسحب الترتيبات الإدارية الى الإدارة الاقليمية كونها جزءاً من الإدارة الداخلية، فبموجب مشروع التقسيم الإداري الذي أقره مجلس الوزراء في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٠[٥٧]، الغيت التسمية البريطانية للوحدات الإدارية واعيد تسميتها باسمائها العثمانية القضاء والناحية باستثناء مصطلح سنجق العثماني الذي تم استبداله بمصطلح لواء العربي[٥٨] كما اعيد تقسيم العراق الى (١٠) الوية وهي بغداد والبصرة والموصل وكركوك والدليم وديالى وكربلاء والمنتفك والحلة والعمارة، و(٣٥) قضاء و(٨٥) ناحية و١١٦ شعبة[٥٩]، وتعود اسباب تقليص المناطق (الالوية) من اربعة عشر منتصف ١٩٢٠ الى عشرة الوية الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق آنذاك بعدما سحبت سلطة الاحتلال البريطاني موجودات الخزينة العراقية اثر نشوب ثورة العشرين وتسجيلها إيراداً لحساب حكومة الهند[٦٠] فضلاً عن تأثير ازمة الركود العالمية، كما ان للاسباب السياسية دورها في هذا التقليص إذ لجأت سلطة الانتداب الى معاقبة الالوية التي اظهرت نشاطاً معادياً للوجود البريطاني ابان ثورة العشرين فأنزلت رتبتي السماوة والديوانية من منطقتين (لوائين) الى قضائين ، وكذلك حولت منطقة (لواء) اربيل الى شعبة لواء تابع الى كركوك[٦١] ووضعت منطقت لواء السليمانية تحت إدارة المندوب السامي مباشرة[٦٢] وكان الملاك الإداري للواء يتألف من متصرف، ونائب متصرف في الوية بغداد والبصرة والموصل حصراً، اما باقي الملاك ولكافة الالوية يتألف من فئتين عراقية واجنبية (بريطانية – هندية) اشتملت فئة العراقيين على مدير التحريرات وكاتبها ومترجم ومأمور اوراق ومدير الخزينة ومحاسب ومحاسب الواردات وامين الصندوق وعدد من الكتاب والمستخدمين مثل (الناطور والبستاني والخادم والكناس)، واشتملت فئة الاجانب على على المشاورين والمفتشين ومعاونيهم الذي حرصت الإدارة البريطانية على تعيينهم في مراكز الالوية لرعآية وحمآية المصالح البريطانية، اما في القضاء تألف الملاك من قائمقام ومعاون مشاور (بريطاني) وكاتب التحريرات ومعاونه وكاتب، اما النواحي فكانت تتألف من مدير ناحية وباشكاتب وكاتب[٦٣].

شكل رقم (٥)

دوائر وموظفو وزارة الداخلية سنة ١٩٢١[٦٤]

عراقي	بريطاني	هندي	مصري	سوري	ايراني	ارمني	يوناني	المستخدمين	اسم الدائرة
١٦	٤	١١	٢	–	–	–	–	١٧	مركز الوزارة
١٩	٤	١١	–	–	–	١	–	٤٦	دائرة البيطرة
٢٠	١١	٢٥	–	–	٢	١	–	٢٨	دائرة الزراعة
١٠	٢١	١	–	–	–	١	–	٢٤٠	دائرة السجون
٥٢	٣	٥٦	–	–	–	–	–	٩	مطبعة الحكومة
١١	–	٧	–	–	–	–	–	٣	دائرة القرطاسية
٦	١	١	–	–	–	–	–	٣	دائرة الاملاك
١٣٤	٤٤	١١٢	٢	–	٢	٣	١	١٣٠	٤٠٧ المجموع بإستثناء دائرتي الواردات ومفتشية الشرطة اللتان لم يدرجا في الجدول
موظفو الإدارة الاقليمية									
٣٢	٢	١	١	–	–	–	–	٤٧	لواء بغداد
٢٩	٨	٧	–	–	–	–	–	٣٩	لواء الموصل
٣٣	٣	٥	٤	١١	١	–	–	٣١	لواء البصرة
١٥	٢	٤	١	–	–	–	–	٤٠	لواء العمارة
٤٣	٣	١	–	–	–	–	–	٤١	لواء كركوك
١٠	–	٣	–	–	٢	–	–	٩	لواء كربلاء
٣٩	٣	٦	–	–	–	–	–	٤٨	لواء المنتفك
٢٩	٤	٧	–	–	–	–	–	٦٠	لواء الحلة
١٢	٢	١	١	١	–	–	–	٢٢	لواء الدليم
٢٥	٢	١	–	–	–	–	–	١٠٠	لواء ديالى
١٩١	٢	–	–	–	–	–	–	٦٩	شبه لواء اربيل
٢٨٦	٣٠	٣٨	٧	٢	٣	٣	١	٥٠٦	٨٧٣ المجموع
٤٢٠	٧٤	١٥٠	٩	–	٤	٣	١	٦٣٧	١٢٨٠ المجموع الكلي

ثالثاً: <u>وزارة المالية</u>

تشكلت وزارة المالية من السكرتارية المالية التي كانت تتولى أمور الصرف في فترة الحكم البريطاني المباشر، فجرى تحويلها الى وزارة المالية في الحكومة الوطنية، إذ تم فقط إستبدال سكرتيرها البريطاني بوزير عراقي[٦٥]، وقد تالفت من ديوان يضم مكتبي الوزير والمستشار ودوائر المالية والحسابات والتدقيق والدين العثماني والواردات الخاصة[٦٦]، مرت الوزارة بتغييرات كثيرة ففي مطلع سنة ١٩٢١ تم إستحداث دائرة مراجعة عموم الحسابات لتحل محل دائرة التدقيق التي الغيت[٦٧]،

وفي العام نفسه ألحقت بها دائرة المكوس، كما تم استحداث دائرة الرواتب، فيما الغيت دائرتي الدين العثماني والواردات الخاصة بعد ان فقدت مبررات بقائهما، وعلى ضوء هذه التغييرات تألفت الوزارة في اواسط سنة ١٩٢١ من التشكيلات التالية: ديوان الوزارة ويضم مكتبي الوزير والمستشار وقلم الوزارة وعدد من الدوائر الملحقة كدائرة المحاسب العام ومديرية المحاسبة ومديرية مراجعة الحسابات ودائرة الرواتب ودائرة ملحقة وهي المكوس[٦٨].

شكل رقم (٦)

تشكيلات وزارة المالية

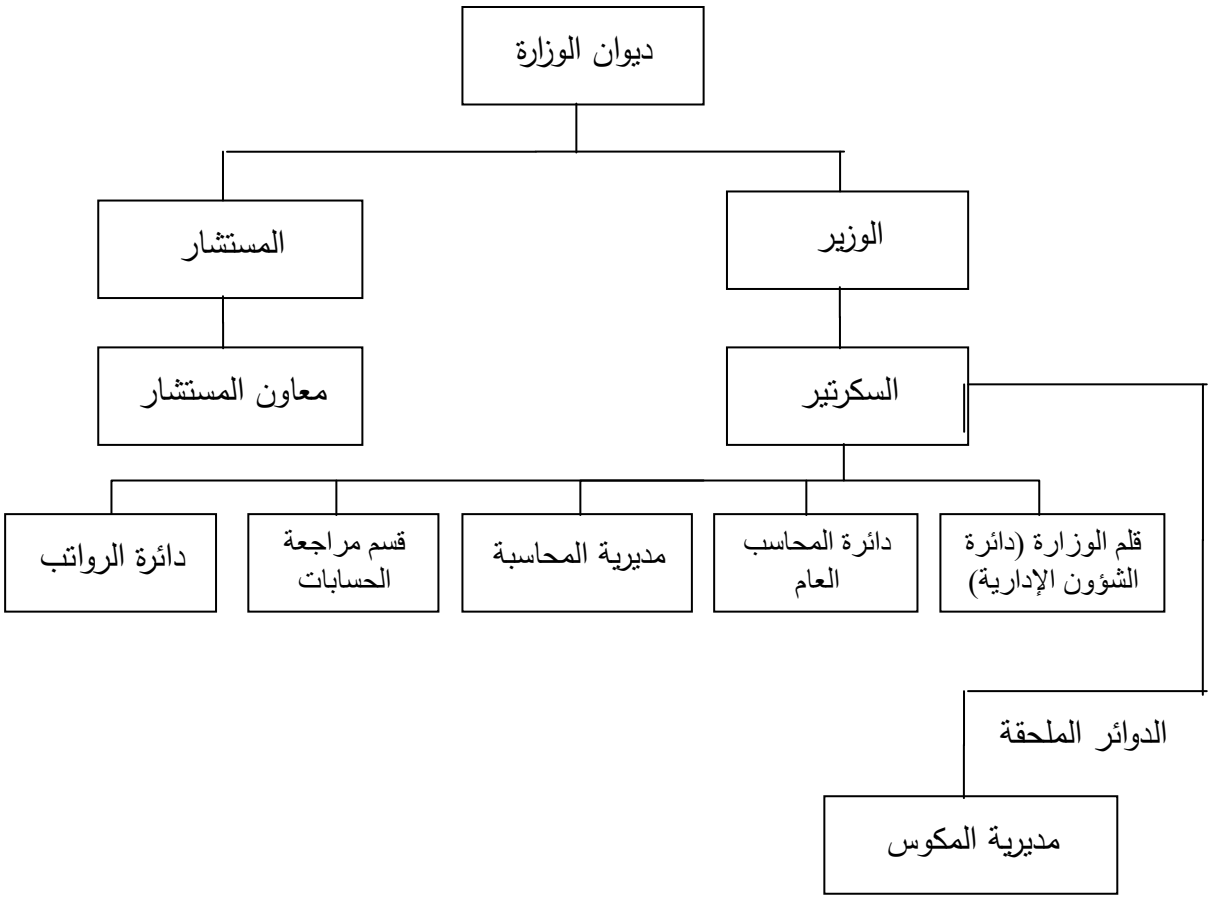

رابعاً: وزارة العدلية

نظراً لأهمية القانون في انتظام عمل اجهزة الدولة والمجتمع حرصت الحكومة تنظيمه في إدارة متخصصة الا وهي وزارة العدلية، وقد استخدمت فيها القوانين والانظمة والتعليمات نفسها في السكرتارية القضائية السابقة، وذلك بموجب بيان تحويل السلطات الى الحكومة العراقية الصادر في الثالث من كانون الاول ١٩٢٠ الذي نص على إبدال السكرتير العدلي فقط بوزير العدلية في إدارة أمور العدلية[٦٩] وقد تألفت الوزارة عند تشكيلها من ديوان وعدد من الدوائر الملحقة، اشتمل الديوان على وزير عراقي وسكرتير وهيأة كتابية مؤلفة من ستة كتاب بما فيهم رئيسهم ومترجم وكاتب طابعة وموظف خدمة[٧٠] كما اشتمل الديوان على مستشار بريطاني ومعاون مستشار وعدد من الكتاب والمترجمين والمستخدمين من جنسيات مختلفة كما اشتمل أيضاً على سكرتارية الوزارة وتتألف من موظف كبير بعنوان ملاحظ وأقسام المحاسبة والتحرير والاوراق والذاتية وكانت تتولى الأمور الإدارية للوزارة[٧١] ومن دوائر الديوان الاخرى هيأة التفتيش وتقع تحت إشراف المستشار البريطاني ودائرة النائب العمومي الذي يتولى الإشراف على هيأة الادعاء والتحقيق في الدوائر العدلية[٧٢].

ومن الدوائر الملحقة بالوزارة المحاكم ودائرة الطابو العامة وكلية الحقوق.

شكل رقم (٧)

تشكيلات وزارة العدلية لسنة ١٩٢٠-١٩٢١

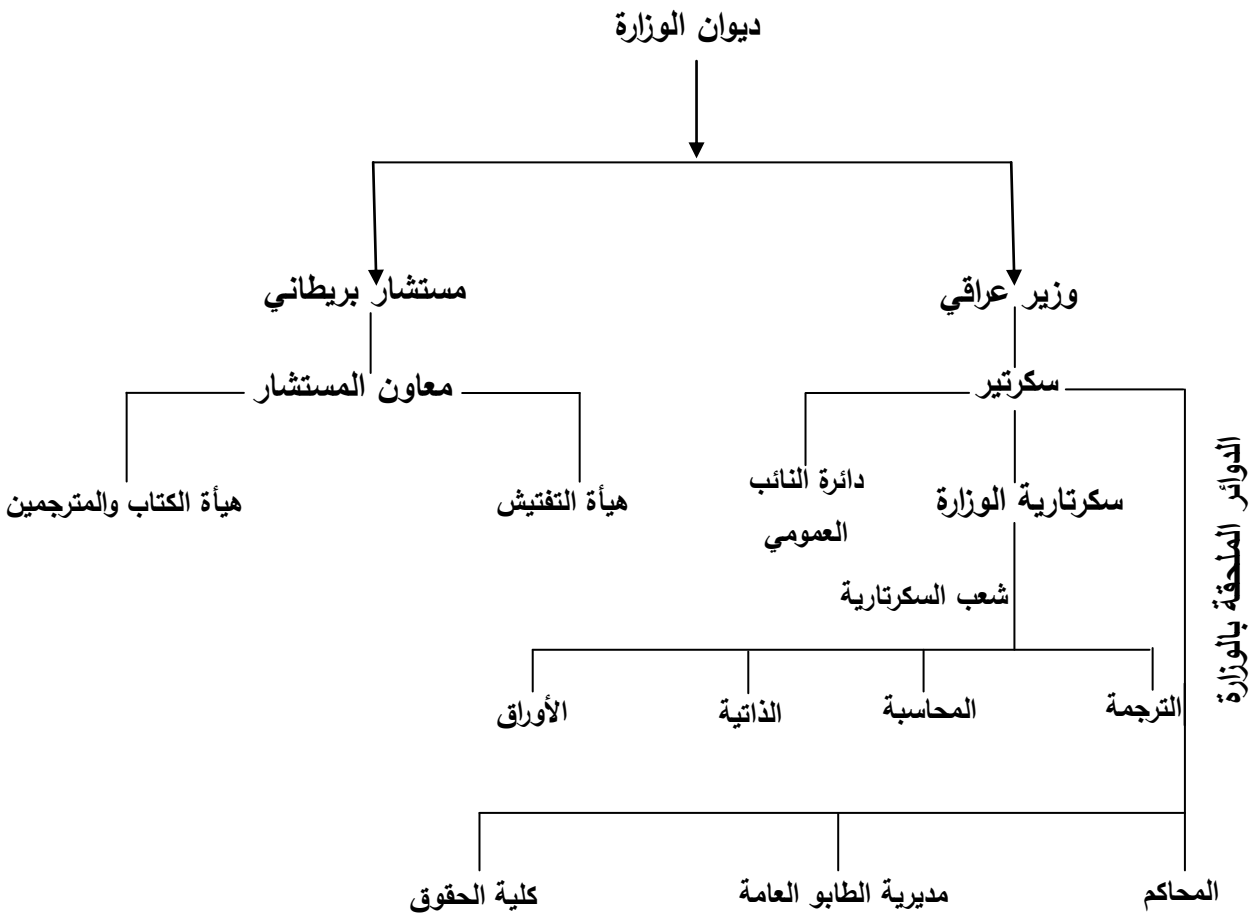

خامساً: وزارة المعارف والصحة

تألف وزارة المعارف والصحة من دمج نظارتي المعارف والصحة العمومية في وزارة واحدة، وقد تألفت من ديوان وعدد من الدوائر الملحقة، اشتمل ديوان الوزارة على وزير عراقي وكان يساعده في اعماله سكرتير وهو في الوقت نفسه مدير لمديرية المعارف العامة، كما اشتمل على مستشار بريطاني ومعاون مستشار، ويتكون الديوان ايضاً من عدد من الدوائر كمديرية المعارف العامة وتتألف من قسم إداري شعبة التحرير والذاتية والمحاسب والتعريب والمخازن واقسام التعليم الثانوي والتعليم الابتدائي والرياضة البدنية، كما ضم الديوان هيأة التفتيش الملحقة بدائرة المستشار البريطاني[٧٣]، واشتمل الديوان على مجلس المعارف[٧٤] ومديرية الصحة، أما الدوائر الملحقة فهي دائرة ألآثار[٧٥] وعدد من الدوائر التنفيذية ومنطقة معارف بغداد التي تشرف على شؤون معارف الوية الوسط ومنطقة معارف الموصل التي تشرف على شؤون معارف الالوية الشمالية، ومنطقة معارف البصرة التي تشرف على شؤون معارف الالوية الجنوبية[٧٦]، وكان للصحة ايضاً عددٌ من الدوائر الملحقة كدائرة صحة بغداد التي تشرف على الشؤون الصحية في الوية الوسط، ودائرة صحة الموصل التي تشرف على الشؤون الصحية في الالوية الشمالية، ودائرة صحة البصرة التي تشرف على الشؤون الصحية في الالوية الجنوبية[٧٧].

شكل رقم (٨)

تشكيلات وزارة المعارف والصحة لسنة ١٩٢٠ – ١٩٢١

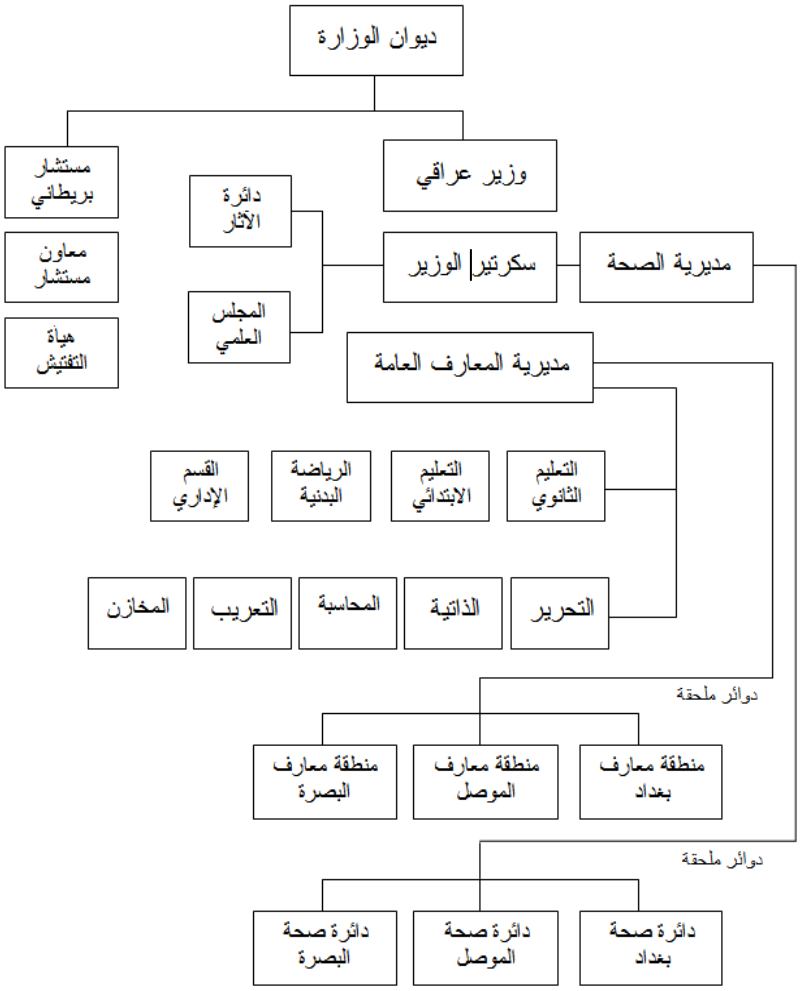

سادساً: وزارة النافعة

وهي في الاصل سكرتارية الاشغال وسميت بالنافعة تيمناً بإسمها العثماني، وكانت تتولى الاشراف وتنفيذ مشاريع الدولة المختلفة من ابنية وجسور وطرق مواصلات وغيرها من المشاريع التي تروم الحكومة تنفيذها وتتألف من ديوان وعدد من الدوائر الملحقة، اشتمل الديوان على وزير عراقي ويعاونه في عمله سكرتير كما تتألف من دائرة الأشغال العامة التي تنقسم إلى قسمين، قسم الابنية وقسم الطرق والجسور، اما الدوائر الملحقة فتشتمل على دوائر البريد والبرق والري والمساحة[٧٨].

شكل رقم (٩)

تشكيلات وزارة النافعة لسنة ١٩٢٠ – ١٩٢١

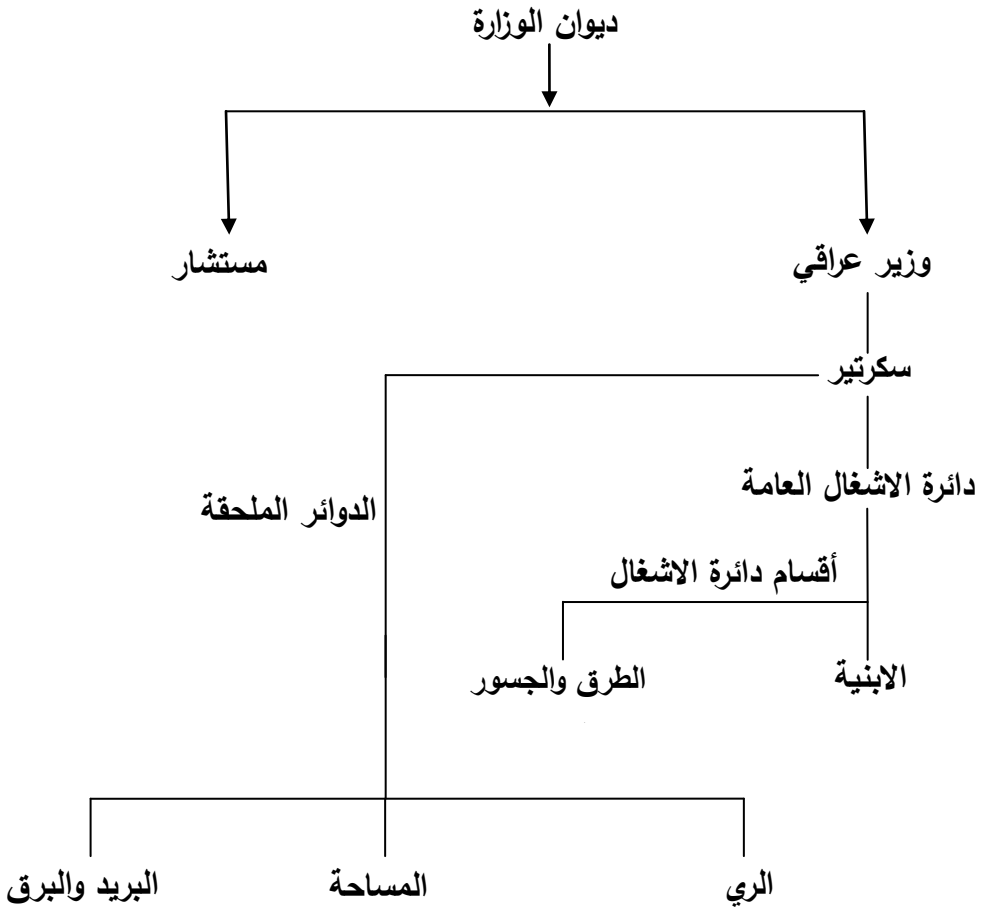

سابعاً: وزارة الأوقاف

هي واحدة من التشكيلات الإدارية الرئيسية في الحكومة المؤقتة، وقد تولت مهام مديرية الاوقاف السابقة وقد جرى تنظيمها على غرار نظارة الاوقاف العثمانية، وتألفت من ديوان وعدد من مديريات اوقاف الالوية ومأموريات الاقضية الملحقة بالوزارة، تألف ديوان الوزارة من وزير عراقي يعاونه في اعماله سكرتير والمكتب الخاص[٧٩] كما تألف من مستشار بريطاني[٨٠]، واشتمل الديوان أيضاً على:

١. مديرية الاوقاف العامة – وكانت تتولى كافة اعمال الوقوفات ومحاسبة متوليها وتشرف على المدارس الدينية[٨١]، وكانت تتالف من مدير عام وعدد من الشعب كالمحاسبة والاملاك والرسائل والاوقاف النبوية والهندسة والتفتيش ومجلس شورى[٨٢].

٢. المجلس العلمي – وينظر في امر توجيه الجهات واختيار الوكلاء الذين يعينون للقيام به وفق نظام خاص، وكان المجلس يتألف من احد القضاة رئيساً وعضوية مدير الاوقاف وثلاث علماء [٨٣].

اما الدوائر الملحقة فهي عبارة عن عدد من مديريات اوقاف الالوية ومأموريات الاقضية، وكانت مديريات الالوية تتألف من مدير وكاتبين احدهما للواردات والاخر للمصروفات وطابعي، اما مأمورية الاقضية فكانت تتألف من مأمور وكاتب[٨٤].

شكل رقم (١٠)

تشكيلات وزارة الأوقاف

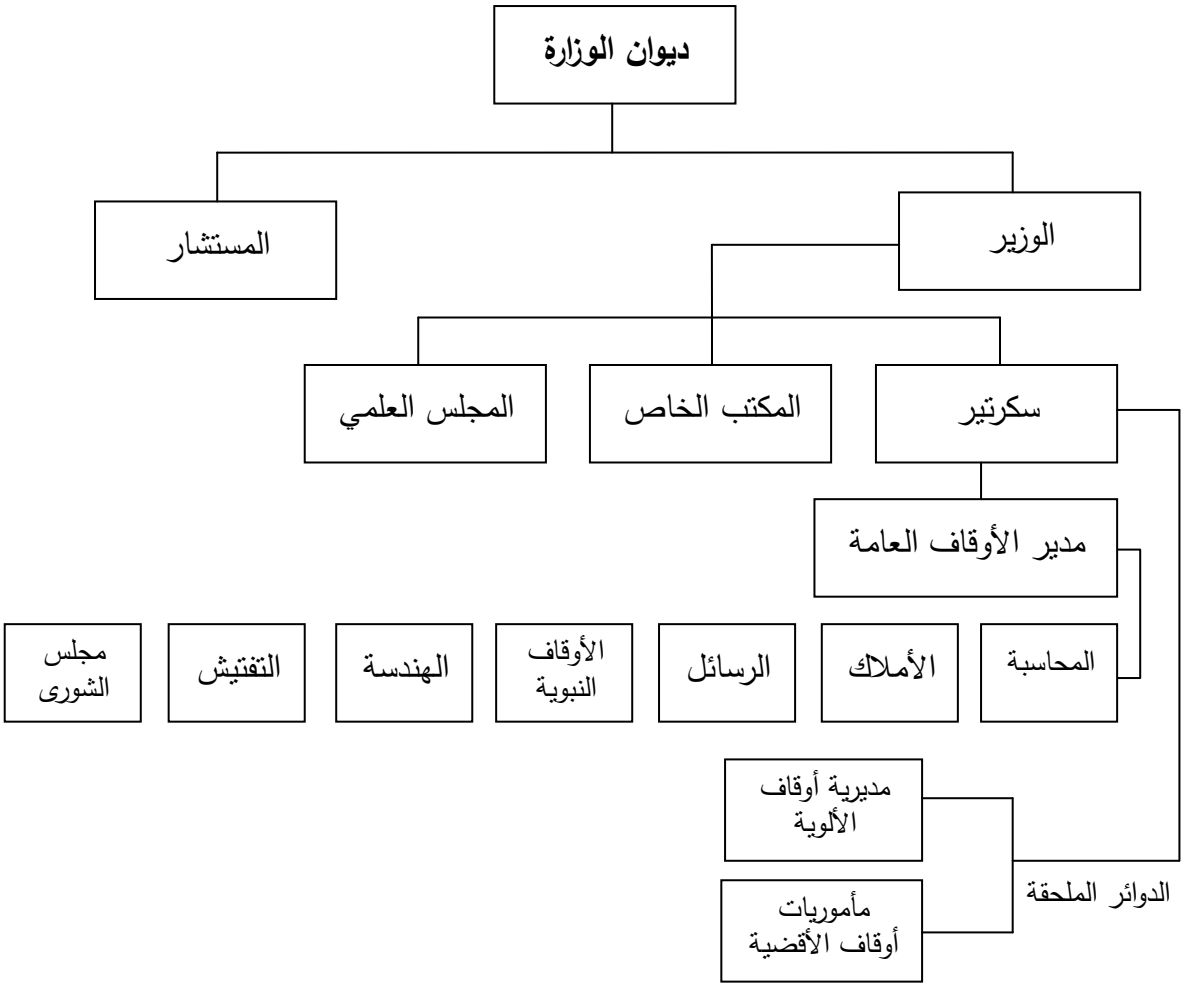

ثامناً: وزارة التجارة

وكانت تتولى الاشراف على صادرات وواردات العراق من سلع وبضائع ومواد مختلفة كما كانت تتولى اعداد البيانات الخاصة بتجارتي الاستيراد والتصدير، وقد تألفت من ديوان وعدد من الدوائر الملحقة، اشتمل الديوان على وزير عراقي يساعده في اعماله سكرتير، كما اشتمل على مستشار بريطاني ومعاون مستشار، وعلى دائرة شؤون التجارة وتقع تحت الإشراف المباشر لسكرتير الوزير، وقد ألحقت بالوزارة عدد من الدوائر ذات الصلة بعمل الوزارة كمديريتي الكمارك والميناء[٨٥].

شكل رقم (١١)

تشكيلات وزارة التجارة

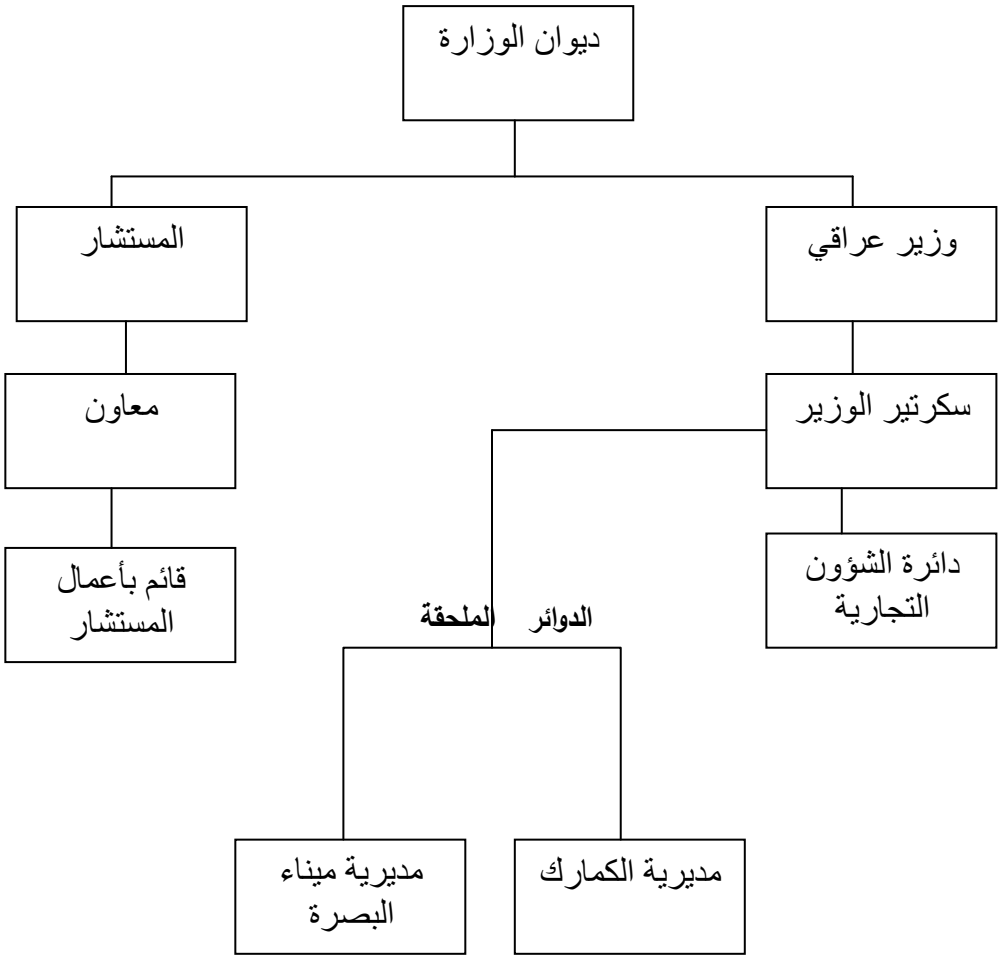

تاسعاً: وزارة الدفاع

تألفت وزارة الدفاع عند قيام الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ من وزير الدفاع جعفر العسكري وحرسه إذ لم يكن للوزارة آنذاك اي مؤسسة إدارية، وإنما ارتبط ظهورها بالتطور الحاصل في تشكيلات الجيش القتالية، وعلى الرغم من قيام جعفر العسكري من تشكيل نواة الجيش العراقي ١٩٢٠/١/٦ من عشرة ضباط ممن كانوا في جيش الحجاز العربي[٨٦]، إلا ان المؤسسة العسكرية لم تتطور الا بعد انعقاد مؤتمر القاهرة ١٢– ٣٠ آذار ١٩٢١، حيث وافق الوفد البريطاني الذي ترأسه وزير المستعمرات ونستون تشرشل على تشكيل جيش عراقي قوامه ٤٠ فوج مشاة و٦ الوية خيالة و٦ بطاريات مدفعية و٦ ارهاط رشاشات وقطعات فنية وهندسية [٨٧]، وعلى ضوء هذا التطور تم تشكيل المقر العام لوزارة الدفاع[٨٨]، وتألف من وزير الدفاع جعفر باشا العسكري ووتحسين العسكري (شقيق جعفر العسكري) سكرتيراً ، وعبد الهادي مصطفى أميناً للسر، والملازم سليمان فتاح مرافقاً، واربعة كتاب للتحرير[٨٩]، وفي ٢٥ آذار ١٩٢١ تم الشروع بتأسيس شعبة الطبابة وكانت بإشراف الطبيب اللبناني أمين معلوف وبسبب قلة الأطباء في هذه الشعبة لم يحصل اي توسع في عملها حتى ٢٥ آب اذ تم افتتاح اول ردهة طبية مؤلفة من ٢٠ سريراً في المستشفى الكائن في الثكنة الشمالية (الكرنتينة)[٩٠]، ومن الدوائر الاخرى التي جرى افتتاحها بعد المقر العام:

أ. دائرة السجل العام – وكانت تتولى تنظيم المعاملات الذاتية لمنتسبي الجيش، كما كانت تقوم بتسجيل جميع الأمور المتعلقة بالضباط والمراتب وتسجيل طالبي الانتساب الى الجيش [٩١].

ب. دائرة الاركان – وكانت تتولى توجيه القطعات وفقاً للخطط المعدة لهذا الغرض، وإعداد الخرائط العسكرية في حالتي السلم والحرب[٩٢]، وتألف ملاكها من نوري سعيد رئيس اركان الجيش وكالة، كما ضمت قائد شوري ونبيل زكي وبكر صدقي وتوفيق وهبي وثمانية كتاب[٩٣].

ت. دائرة التجنيد العامة – وتم افتتاحها في ١ حزيران ١٩٢١ لغرض تنفيذ قرار التطوع وكانت تتألف من مديرية عامة وعدد من دوائر التجنيد في بغداد والألوية [٩٤].

ث. دائرة الانضباط العسكري – وتتولى أمور الضبط العسكري ومحاسبة المخالفين، وكانت بإمرة النقيب إسماعيل إبراهيم نامق وعدد من الضباط والجنود [٩٥].

ج. دائرة اللوازم (مديرية العينة حالياً) وكانت تقوم بتهيأة وتجهيز الجيش بما يحتاجه من تجهيزات مختلفة[٩٦].

ح. المدرسة العسكرية – أسست في نيسان ١٩٢١ وكانت تتولى تدريب وتأهيل الضباط القدماء ومقرها في الثكنة الشمالية (الكرنتينة)[٩٧].

شكل رقم (١٢)

تشكيلات وزارة الدفاع لسنة ١٩٢١

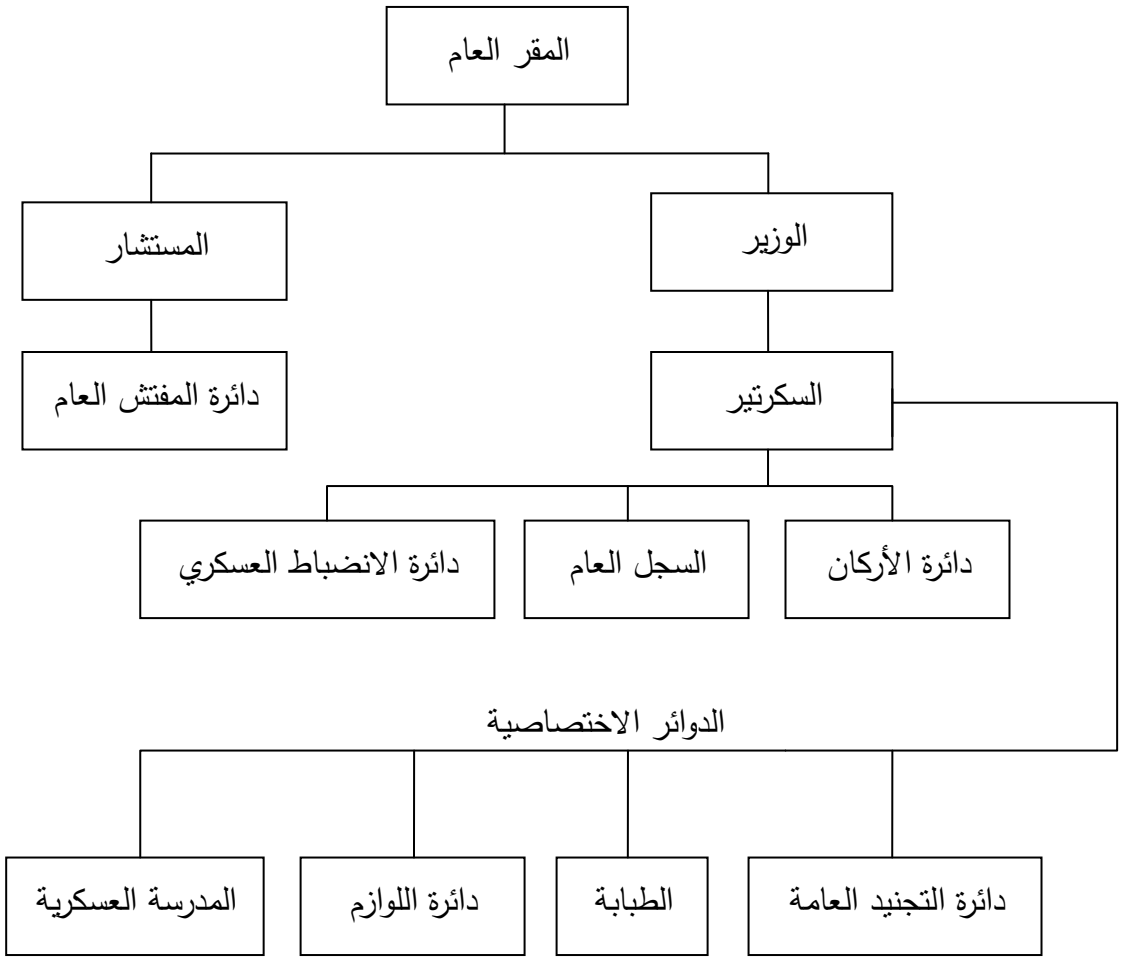

الخاتمة:

يتضح في العرض لموضوع التنظيمات الإدارية في بدآية عهد الانتداب (الحكومة المؤقتة) انها لم تكن سوى امتداد للتنظيمات التي كانت تعمل بها الإدارة البريطانية في فترة الاحتلال المباشر ١٩١٤ – ١٩٢٠ ، وهي جزء من نظام إستعماري سخر كل امكانياته لامتصاص موارد العراق الاقتصادية من دون الاخذ بالاعتبار حالة البوس والفقر التي يعاني منها السواد الأعظم من الشعب العراقي على الرغم ، على الرغم من اعلان كوكس من خطاب له في موظفي دار الاعتماد البريطانية في العراق بأن أمر تنظيم الإدارة متروك للحكومة العراقية ، ولكنه وفي الخطاب نفسه يؤكد بأن الحكم في العراق يجب ان يسير وفق تقاليد ومبادئ الحكومات التقدمية المستنيرة.

الهوامش

١. المس غيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، ١٩٧١، ص٢٣١–٢٣٤.
٢. المصدر نفسه، ص٣٢٤–٣٢٥.
3. Jhon Diskin, The Genesis of The Government Education system in Iraq, Pittsburg, 1971, p. 36 .
٤. طالب مشتاق، أوراق أيامي، ١٩٠٠–١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٩، ص٧٦–٧٧.
٥. أبراهيم خليل أحمد، تطور السياسة التعليمية في العراق بين سنتي ١٩١٤–١٩٣٢، أطروحة دكتوراه كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص ١٠٥.
6. Diskin , op. cit, p. 381 .
٧. ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث سنة ١٩٠٠–١٩٥٠، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج١، بغداد، ١٩٨٨، ص١٧٨.
٨. دار الكتب والوثائق، ملفات الاحتلال البريطاني تسلسل الملف ٢٠٢/١٩٩ الأمور المالية، وثيقة ٢، ص٧.
٩. فيليب ويلارد ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ١٩٤٩، ص١٠٥.
١٠. دار الكتب والوثائق، ملفات الاحتلال البريطاني، تسلسل الملف ٢٠٢/٤١٥ المالية والميزانية (تقرير دائرة الواردات)، وثيقة رقم ٢٣، ص١٦٦.
١١. محمد حسن سلمان، طلائع الثورة العراقية، بغداد، بلا تاريخ، ص١٤.
١٢. وميض جمال عمر نظمي، التطور السياسي المعاصر في العراق، ط٢، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٢٠.
١٣. مجموعة البيانات والاعلانات الصادرة من القائد العام أو بتفويض منه ابتداء من آذار ١٩١٧ ولغآية ٣٠ أيلول ١٩٢٠، بغداد، ١٩٣٦، ص٦٩–٧٠.
١٤. المس بيل، المصدر السابق، ص٢٥٧.
١٥. لو نكريك، المصدر السابق، ص١٧٨.
١٦. المس بيل، المصدر السابق، ص٢٥٧.
١٧. لو نكريك، المصدر السابق، ص ١٨١.
١٨. هاشم الوتري، ومعمر خالد، تاريخ الطب العراقي مع نشوء وتقدم الكلية الطبية، بغداد، ١٩٣٩، ص٦٣.
19. British Special Repot 1920 – 1931 ,Pp. 65 – 67 .
20. Ibid , op. cit ,p. 132 .
٢١. المس بيل، المصدر السابق، ص٢٣٣.
٢٢. دار الكتب والوثائق، ملفات الاحتلال البريطاني، تسلسل الملف ٢٠٢/١٥٥ البلديات ومجالسها، وثيقة ٢٠، ص٥٣.
٢٣. لو نكريك، المصدر السابق، ص١٨٤.

٢٤. محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ج١، بغداد، ١٩٤٢، ص١٤.

25. Walter Confubolo Langsam , Document and Reading in History Empire Since 1918, New York 1969 , PP. 63-64 .

٢٦. مجموعة البيانات والإعلانات الصادرة من القائد العام، المصدر السابق، ص٣٤٤-٣٤٥.

٢٧. ولد عبد الرحمن النقيب في بغداد/الرصافة ١٢٦١هـ وهو سليل أسرة يرجع نسبها إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني وقد تولى رئاسة نقابة الإشراف في بغداد بعد وفاة أخيه سلمان ١٣٠٦هـ، وقد حظي باحترام سلاطين آل عثمان، وعند قيام الحكم الوطني – تولى رئاسة ثلاث وزارات متتالية ١٩٢٠ -١٩٢٢. انظر رجاء جسين الخطاب، عبد الرحى النقيب ودوره السياسي، بغداد، ١٩٨٤، ص٩-١٢.

٢٨. ايرلند، المصدر السابق، ص٢١٩.

29. British Report 1920-1922 ,Pp. 5-6 .

٣٠. الحسني، المصدر السابق، ص٢٥-٢٦.

٣١. ايرلند، المصدر السابق، ص٢٢٢.

32. British Special Repot 1920 – 1931 ,Pp. 13 .

٣٣. ايرلند، المصدر السابق، ص٢٢٨.

٣٤. الحكومة العراقية، القانون الأساسي (الدستور)، بغداد، ١٩٢٥، ص٢٥.

٣٥. لبناني من أصل إيراني، تخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت، وأتم دراسته في جامعة كمبرج متخصصاً في الاقتصاد والسياسية أستوطن مصر وقد وصفته المس بيل بأنه صديق عظيم ويمتاز بالبراعة، عين آمراً المعسكر للمعتقلين العرب في سمربور بالهند، وقد استدعه الحكومة البريطانية ليساهم في اخماد ثورة العشرين – أصدر جريدة الشرق وأخيرا عين سكرتيراً لمجلس الوزراء. ينظر: جريدة الاستقلال في ١٩٢٠/١١/١٦.

٣٦. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٣٣ ملاك مجلس الوزراء وثيقة ٢، ص٢.

٣٧. ينظر المادة التاسعة من لائحة تعليمات الهيأة الإدارة العراقية.

٣٨. خيري العمري، حكآيات سياسية في تاريخ العراق الحديث، بغداد، ١٩٩١، ص٤٣-٤٤.

٣٩. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢، ملاك مجلس الوزراء لسنة ١٩٢١، وثيقة ٢، ص٢.

٤٠. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩، بغداد ١٩٢٩، ٢٧٣.

٤١. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ الموظفون البريطانيين في دوائر الدولة العراقية، وثيقة ٨، ص٩.

٤٢. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢ ملاك وزاره الداخلية، وثيقة ٢، ص٢.

٤٣. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات، وثيقة ٩، ص١١.

44. British Special Repot 1920 – 1931 ,Pp. 104 .

٤٥. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢ ملاك وزاره الداخلية، وثيقة ٢، ص٢.

٤٦. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ١٢٥/٢٢٠٥ التقريران الإداري ان لدائرة المحاسبات العمومية ١٩٢٢/١٩٢٣، ص٢.

٤٧. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢ ملاك وزاره الداخلية، وثيقة ٣، ص٧-٩.

٤٨. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف (٣١١/٢٥٤٢)، ملاك وزارة الداخلية، وثيقة ٥، ص١١-١٢.

٤٩. تأسست المدرسة الإصلاحية سنة ١٩١٩ في الرستمية ببغداد لإيواء الصبية الجانحين، وبعد غرق المدرسة وتهدمها أسست مدرسة أخرى بدلاً عنها سنة ١٩٢٣ مجاورة لسجن بغداد في باب المعظم ووضعت تحت إشراف وزارة المعارف وتنقسم إلى قسمين، قسم تحضيري ويودع فيه الإحداث دون سن ١٥ سنة، وقسم أول ويودع فيه الأحداث بين سنتي ١٥ –١٨ سنة، وكان يدرس في المدرسة منها ج المدارس الابتدائية، زائد تعليم الصبية وتدريبهم على بعض الحرف. ينظر: التقرير البريطاني المقدم إلى عصبة عن اطوال العراق لسنة ١٩٢٧/٢٦، ترجمة جريدة العالم العربي، بغداد، ١٩٢٨، ص١٧.

٥٠. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤، خلاصة ملاكات جميع الوزارات، وثيقة ٩، ص١١.

٥١. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤، خلاصة ملاكات جميع الوزارات، وثيقة ٩، ص٥٤.

٥٢. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط، تسلسل الملف (٣١١/٢٥٤٤)، خلاصة ملاكات جميع الوزارات لسنة ١٩٢١، وثيقة ٩، ص١١.

٥٣. هادي طعمة، الصحافة العراقية والاحتلال البريطاني، بغداد، ١٩٨٦، ص١٠٥.

٥٤. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات، وثيقة ٩، ص١١.

٥٥. المصدر نفسه، وثيقة ٩، ص١١.

56. British Special Repot 1920 – 1931 , Pp. 107 – 109 .

٥٧. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤، خلاصة ملاكات جميع الوزارات، وثيقة ٩، ص١١.

58. British Special Repot 1920 – 1931 , Pp. 7 – 9 .

٥٩. ايرلند، المصدر السابق، ص ٢٣٠ –٢٣١.

60. British Special Repot 1920 – 1931 , Pp. 49 .

٦١. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٩.

٦٢. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات، وثيقة ١٨، ص٣٩.

63. British Special Repot 1920 – 1931 , Pp. 252 – 254 .

٦٤. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢، ملاك وزاره الداخلية، وثيقة ١٩، ص٤١.

٦٥. ايرلند، المصدر السابق، ص ٢٢٨ – ٢٢٩.

٦٦. المصدر نفسه، ص٢٢٨.

٦٧. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات، وثيقة ٣، ص٣.

68. British Special Repot 1920 – 1931 , Pp. 84 .

69. Ibid , op. cit, Pp. 13 .

٧٠. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤، خلاصة ملاكات جميع الوزارات، وثيقة ٣، ص٣.

٧١. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٣٦، ملاك وزارة العدلية، و ١، ص٦.

٧٢. عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق ١٩٢١–١٩٣٩، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٠٣.

٧٣. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٣٥ ملاك وزارة المعارف والصحة العمومية لسنة ١٩٢١، ص٣.

٧٤. تألف مجلس المعارف المركزي من أكثر من عشرين شخصية عراقية، منهم على سبيل المثال محمد رضا الشبيبي والأب انستاس الكرملي وجميل صدقي الزهاوي ويوسف إبراهيم ومحمود شكري الآلوسي والسيد محمد خليل وساطع الحصري وسليمان فيضي ومحمد حسين كاشف الغطاء.

٧٥. ساطع الحصري، مذكراتي في العراق ١٩٢١ – ١٩٤١، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٨١-٢٨٦.

٧٦. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٣٥، ملاك وزارة المعارف، و١، ص١٠.

77. British Special Repot 1920 – 1931 , Pp. 6-7 .

٧٨. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات، وثيقة ٦، ص٦.

٧٩. ايرلند، المصدر السابق، ص٢٢٨.

٨٠. الشجيري، المصدر السابق، ص١٣٠.

81. M, L, Fill, No. 20, A, Affairs Sufis 1920 – 1921 , Pp. 6 .

82. Ibid , op. cit, p. 5 .

٨٣. مجموعة الأنظمة والقوانين الصادر لسنة ١٩٢٩، قانون إدارة الأوقاف رقم (٢٧) لسنة ١٩٢١، ص٢٩٩-٣٠١.

٨٤. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٣٩، ملاك وزارة الأوقاف، و١، ص٤١.

٨٥. الشجيري، المصدر السابق، ص١٣٢-١٣٣.

86. British Special Repot 1920 – 1931 ,p. 53 .

٨٧. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٣٩.

٨٨. اتخذت وزارة الدفاع في بادئ الأمر نيابة دائرة الأركان العثمانية المطلة على نهر دجلة مقابل منطقة الباب الشرقي مقراً لها وفي شباط ١٩٢١ أنتقل المقر إلى المشيرية داخل القشلة، حيث يوجد برج ساعة بغداد. ينظر: وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة العراقية، ص ١٩٢.

89. British Special Repot 1920 – 1931 ,p. 53 .

٩٠. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٣٤ ملاك وزارة الدفاع لسنة ١٩٢١، وثيقة ٢، ص٥.

٩١. وزارة الدفاع، المصدر السابق، ص ١٨٨.

٩٢. المصدر نفسه.

٩٣. وزارة الدفاع، المصدر السابق، ص١٩٣.

94. British Special Repot 1920 – 1931 ,p. 53 .

95. Ibid .

٩٦. دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف ٣١١/٢٥٣٤، ملاك وزارة الدفاع، وثيقة ٢، ص٧.

97. British Repot 1920 – 1931 ,p. 112 .